

مصطلح الاحادیث مع حکمہ و مثالہ

جمعہ و رتبہ

عبد الوہاب حسن بن محمد اصغر حسین قریشی

و یلیہ مبحث المرسل بالاختصار

د/ شبیر احمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعريف الحديث لغة واصطلاحاً :

تعريف الحديث لغة : الجديد، الخبر -

تعريف الحديث اصطلاحاً: فهو ما نُقل عن رسول الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ وعَرَفَ علماء الحديث السُّنَّةَ بِأَنَّهَا؛ ما نُقل عن رسول الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو سيرةٍ، سواءً كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، والسُّنَّةُ بهذا المعنى تتفق مع الحديث. وقد اقتصر الحديث في حياة رسول الله ﷺ على ما يقوله العَلَمَاءُ فقط، واتَّسع بعد وفاته ليشمل ما فعله وأقرَّه واتَّصف به أيضاً. ومُثَّلَ بالسُّنَّةِ القَوْلِيَّةِ قول الرسول ﷺ : (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)^١.

ومن السُّنَّةِ الفَعْلِيَّةِ؛ تعليم رسول الله ﷺ لأصحابه أداء الصلاة، وقوله لهم: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي)^٢.

^١ صحيح بخارى: ٦/١

^٢ صحيح بخارى: ٩/٨

ومن السُّنَّة التَّقْرِيرِيَّة؛ سكوت النَّبِيِّ ﷺ عن الصَّحَابَةِ حين أَكَلُوا الضَّبَّ وهم يجلسون معه على الطَّعام، بالرغم من أَنَّهُ لم يَأْكُلْ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ تَقْرِيرَهُ دَلٌّ عَلَى إِبَاحَةِ أَكْلِهِ.

أَمَّا الصِّفَةُ؛ فما ورد عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي اتَّصَفَ بِهَا، فَقَدْ كَانَ سَهْلَ التَّعَامُلِ، لِيَنَّ الْجَانِبَ، لَيْسَ بِالْفِظِّ، وَكَانَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- يَتَّصِفُ بِمَحَامِدِ الْأَخْلَاقِ جَلَّهَا.

الفائدة: يقال له السنة ، الخبر و الاثر ايضاً-

موضوع علم الحديث:

سنده و متنه-

يقول البعض موضوعه ذات رسول الله ﷺ من حيث انه الرسول ﷺ -

غرضه و غايته:

سعادة الدارين و معرفة الصحيح و غير الصحيح-

اقسام الحديث

القسم الاول باعتبار تعدد السند

(١) الخبر المتواتر

(٢) الخبر الواحد

(١) **الخبر المتواتر**: وهي عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذاب رويوا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء وكان مستند انتهایم الحسن وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسماعه-
مثاله: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ^١

حكمه: المتواتر المفيد للعلم اليقيني-

(٢) **الخبر الواحد**: هو ما نقله واحد عن واحد، وقيل: هو كل خبر يرويهِ الواحد او الاثنان فصاعدا ولا عبرة للعدد فيه بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر-
مثاله: الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةٌ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ^٢

حكمه: الخبر الواحد المفيد للعلم الظني-

عند البعض الخبر الواحد المفيد للعلم اليقيني و عندهم دلائل كثيرة-

للخبر الواحد خمسة اقسام:

باعتبار منتهاه-

باعتبار عدد الرواة-

باعتبار احوال الرواة-

١ صحيح بخارى: ٨/٢

٢ صحيح مسلم: ١/٦٣

باعتبار سقوط الراوى و عدم سقوطه-

باعتبار الصيغة-

القسم الاول باعتبار منتهاه:

المرفوع: ما ورد عن الرسول ﷺ من قول او فعل او تقرير-وقيل ما انتهى الى النبى ﷺ-

و هو ثلاثة اقسام:

(١) المرفوع القولى

(٢) المرفوع الفعلى

(٣) المرفوع التقريرى

مثال المرفوع القولى: ان الصحابى رضى الله عنه يروى بان يقول قال رسول الله ﷺ-

مثال المرفوع الفعلى : ان الصحابى رضى الله عنه يروى بان يقول فعل رسول الله ﷺ كذا وكذا-

مثال المرفوع التقريرى: اقرار النبى ﷺ يكون بفعل احد من الصحابة رضى الله عنهم او قوله شيئا بوجوده ﷺ

و سكوت النبى ﷺ و اقراره على ذلك-

الموقوف: ما ورد عن الصحابى رضى الله عنه من قول او فعل او تقرير-وقيل هو المروى عن الصحابة قولاهم او فعلا او تقريراً متصلاً كان او منقطعاً-

و هو ايضاً ثلاثة اقسام:

(١) الموقف القولي

(٢) الموقف الفعلي

(٣) الموقف التقريرى

مثال الوقوف القولى: فيه قول الصحابى رضي الله عنه - كما قال على رضي الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون اتريدون ان يكذب الله ورسوله¹.

مثال الوقوف الفعلى : فيه فعل الصحابى رضي الله عنه كذا وكذا - كما قال الامام البخارى رضي الله عنه و أمّ ابن عباس رضي الله عنه و هو متيمم².

مثال الوقوف التقريرى: اقرار الصحابى رضي الله عنه يكون بفعل احد من التابعين رضي الله عنه او قوله شيئاً بوجوده رضي الله عنه و سكوت الصحابى رضي الله عنه و اقراره على ذلك - **حكمه:** هذا الحديث كان صحيحاً او حسناً او ضعيفاً -

المقطوع: هو الموقف على التابعى رضي الله عنه قولاً او فعلاً له (او تقريراً له) ، وهو غير المنقطع -

و هو قسمان:

(١) المقطوع القولى

¹ صحيح بخارى: ٣٧/١

² صحيح بخارى: ٧٦/١

(٢) المقطوع الفعلي

مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري رحمه الله في الصلاة خلف المبتدع: "صل، وعليه بدعته"^١

مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: "كان مسروق يرخى الستر بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته، ويخليهم ودنياهم"^٢

حكمه: ذهب بعض العلماء الى عدم جواز الاحتجاج بالمقطوع الا ان تكون قرينة تدل على انه مرفوع اذ حكمه حكم المرفوع المرسل.

القسم الثاني باعتبار عدد الرواة-

(١) المشهور: هو ما رواه عدد محصور فوق الاثنين و يقال له المستفيض ايضا-

^١ فتح الباري: ٢٢٠/٢

^٢ صفة الصفوة: ٢١٥/٢

مثاله: ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس روسا جهّالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا و اضلوا^١

حكمه: عندالمحدثين يقبل،و عندالفقهاء يقيد به المطلق ، ومنكره المبتدع-
(٢)العزيز: وهو ما رواه اثنان ولو فى طبقة، سمي بذلك إمّا لندرته او لكونه عزّأى قوى لمحيئه من طريق آخر-

مثاله: لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين-^٢
حكمه: قد كان صحيحا ، او حسنا، او ضعيفا، او مرسلا، او موضوعا-
(٣)الغريب: وهومارواه راو واحد ويسمى غريبا لانفراد راويه عن غيره-
مثاله:انما الاعمال بالنيات-^٣

القسم الثالث باعتبار احوال الرواة:

(١)الصحيح لذاته : هو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول بأن كان متصل السند بنقل العدول الضابطين ضبطا تاما عن مثلهم من مبدأ الحديث إلى آخره وخلا من الشذوذ والعلة-

١ صحيح بخارى : ٣١/١

٢ صحيح بخارى : ١٢/١

٣ صحيح بخارى : ٦/١

مثاله: سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور^١.

حكمه: اجمع المحدثون على ان يعمل به، و عند الفقهاء ان الحديث الصحيح لذاته من ادلة ولا ينبغي لاحدان يترك-

(٢) الحسن لذاته: ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلة القادحة.

فليس بينه وبين الصحيح لذاته فرق سوى اشتراط تمام الضبط في الصحيح، فالحسن دونه.

مثاله: قال رسول الله ﷺ : ان ابواب الجنة تحت ظلال السيوف^٢.

حكمه: يستدل به الفقهاء و يعملون به-

(٣) والضعيف: ما خلا عن شروط الصحيح والحسن. و قال الامام ذهبي في الكتاب الموقظة : الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلا و اخر مراتب الحسن هي اول مراتب الضعيف، وقيل: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول-

مثاله: من اتى حائضا او امرأة في دبرها او كاهنا فقد كفر بما انزل على محمد^٣-

^١ صحيح بخارى: ١/١٥٣

^٢ سنن ترمذى: ٢/٣٨٣

^٣ سنن ترمذى: ١/١٩٨

حكمه: أما الضعيف فلا يفيد الظن ولا العمل، ولا يجوز اعتباره دليلاً، ولا ذكره غير مقرون ببيان ضعفه إلا في الترغيب والترهيب؛ فقد سهّل في ذكره جماعة بثلاثة شروط:

١- أن لا يكون الضعف شديداً.

٢- أن يكون أصل العمل الذي ذكر فيه الترغيب والترهيب ثابتاً.

٣- أن لا يعتقد أن النبي - صَلَّى الله عليه وسلّم - قاله.

وعلى هذا فيكون فائدة ذكره في الترغيب: حث النفس على العمل المرغّب فيه، لرجاء حصول ذلك الثواب، ثم إن حصل وإلا لم يضره اجتهاده في العبادة، ولم يفته الثواب الأصلي المرتب على القيام بالمأمور. وفائدة ذكره في الترهيب تنفير النفس عن العمل المرهب عنه للخوف من وقوع ذلك العقاب، ولا يضره إذا اجتنبه ولم يقع العقاب المذكور.

(٣) الصحيح لغيره: هو الحديث الذي قصرت شروطه عن الدرجة العليا بأن كان الضبط فيه غير تام.

مثاله: قال رسول الله ﷺ لو لا ان اشق على امتي لامرّتهم بالسواك عند كل صلاة^١.

حكمه: مرتبه اعلى من الحسن لذاته دون الصحيح لذاته-

(٥) الحسن لغيره: هو الجزء المتوقف عن قبوله الا اذا قامت قرينة ترجح

جانب القبول مايتوقف فيه بان ياتى من طريق آخر-

مثاله: ان امراة من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ ارضيت

من نفسك ومالكِ بنعلين؟ قالت نعم، فاجاز-^١

حكمه: هذا الحديث من الحديث المقبول ويجوز به الاستدلال-

(٦) الموضوع: هو المخلوق المصنوع على رسول الله ﷺ وتحرم روايته مع العلم

به فى اى معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه-

مثاله: سراج امتى ابوحنيفة-^٢

حكمه: لايجوز نقله الا ان يصرح بانه موضوع-

(٧) المتروك: هو الحديث الذى رد بسبب تهمة راويه الكذب-

مثاله: اذا اسررت بقراءتى فاقروا معى واذا جهرت بقراءتى فلايقرأن معى

احد-^٣

حكمه: بعد درجة المتروك منكر-

(٨) الشاذ: هو ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس، لا ان يروى ما لا يروى غيره-

^١ سنن ترمذى : ٤١١/

^٢ تذكرة الموضوعات للملاعلى القارى: ١١١

^٣ سنن دارقطنى: ١٢٦/٢

مثاله: ان رجلاً مات على عهدِ رسولِ الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه فأعطاه النبي ﷺ ميراثه¹.

(٩) المحفوظ: هو ما رواه الا وثق مخالفا لرواية الثقة فهو يقابل الشاذ-

مثاله: اذا لقيتم المشركين فى الطريق فلا تبدؤوهم بالسلام^٢-

(١٠) المنكر: هو ما رواه الضعيف مخالفا للثقة، و بينه و بين الشاذ عموم و

خصوص من وجه، يجتمعان فى اشتراط المخالفة و يفترقان فى أنَّ الشاذ راويه ثقة او صدوق، والمنكر راويه ضعيف-

مثاله: كلوا البلح بالتمر فان ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان^٣-

(١١) المعروف: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف-

مثاله: من اقام الصلوة و اتى الزكوة وحج البيت و صام و قرى الضيف دخل

الجنة^٤-

(١٢) المعلل: هو ما فيه علة خفية قاذحة فى صحة الخبر-

¹ سنن ترمذى: ٢٩٢/٣

² مسند احمد: ٢٢٢/٢

³ سنن الكبرى للنسائى: ٢٥٠/٦

⁴ أكرام الضيف لابرارهم الحربى: ٣٣

(١٣) المضطرب: هو الذى يروى على اوجه مختلفة متضاربة، فان رُجِّعَتْ احدى الروايتين نحفظ راويها، او كثرة صحبته للمروى عنه او غير ذلك فالحكم للراجحة ولا يكون مضطرباً-

مثاله: عن ابى بكر رضي الله عنه يارسول الله ﷺ اراك شبت قال شَيَّبَتْنِي هود و اخوتها^١

حكمه: والاضطراب يوجب ضعف الحديث- الاضطراب يقع تارة فى الاسناد و تارة فى المتن-

(١٤) المقلوب: ما انقلب بعض لفظه على راو فتغير معناه-

حكمه: و هو انواع:

النوع الاول : قلب فى لفظة واحدة

النوع الثانى : قلب فى الاسم داخل المتن

النوع الثالث : قلب المتن كله.

النوع الرابع : ما وقع فيه القلب فى الاسناد والمتن معاً.

ثم ذكرت حكم الحديث المقلوب ، وبينت انه يختلف حكمه باختلاف

الباعث عليه والدافع اليه:

فان وقع القلب من الراوي سهواً فلا شيء عليه ، فاذا تكرر القلب منه كان

^١ تذكرة الموضوعات للفتنى: ص ٨٢

ذلك دليلاً على عدم ضبطه ، وان كان عمداً وقصده الاختبار فانه جائز ،
وان كان عمداً والقصود منه الاغراب والترغيب فانه ممنوع باتفاق المحدثين.

(١٥) المصحف : هو ما غير فيه الشكل مع بقاء حروفه كسليم و سليم-

مثاله: ان النبي ﷺ احتجر في المسجد (الاصل احتجم في المسجد)-^١

حكمه: وهذا ايضاً كالمعلل-

(١٦) المدرج : هو ان يكون الراوى عقب حديث النبي ﷺ كلاماً لنفسه او

لغيره فيرويه من بعده متصلاً فيتوهم انه من الحديث-

مثاله: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار-^٢

القسم الرابع باعتبار سقوط الراوى و عدم سقوطه:

(١) المتصل : و هو ما اتصل اسناده مرفوعاً كان او موقوفاً على من كان -

مثاله: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن رسول الله ﷺ

انه قال كذا-

(٢) المسند : هو ما اتصل سنده الى النبي ﷺ -

^١ سنن ابى داود: ٦٩٢/

^٢ سنن ابن ماجه ٣٢٢/١

مثاله: عن عبدالله بن يوسف عن مالک عن ابی زناد عن اعرج عن ابی هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم:

اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله سبعا^١

حكمه: قد يكون صحيحا، او ضعيفا او موضوعا-

(٣) المنقطع: هو ما لم يتصل اسناده على اى وجه كان انقطاعه

مثاله: عن عبدالرزاق عن ثورى عن ابی اسحاق عن زيد بن يشيع عن حذيفة رضي الله عنه ان وليتموها ابا بكر فقوى امين^٢

فى هذا السند بين ابی اسحاق وثورى شريك-

حكمه: اتفق العلماء انه ضعيف-

(٤) المعلق: هو ما حذف من مبدأ سنده راو فاكثر-

مثاله: وقال ابو موسى غطى النبى صلی اللہ علیہ وسلم ركبتيه حين دخل عثمان رضي الله عنه^٣

حكمه: انه مردود عموما-

(٥) المعضل: هو ما سقط من اسناده اثنان فاكثر-

^١ صحيح بخارى: ٢٥/١

^٢ علوم الحديث لابن صلاح: ١/٥٤

^٣ صحيح بخارى: ٨٣/١

مثاله: قول مالك بلغني عن ابى هريرة للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف العمل الا ما يطيق^١

(٢) المرسل : هو ما سقط من آخر السند بعد التابعى فهو مرسل-

مثاله: محمد بن رافع عن جحين عن ليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله ﷺ نهى عن المزانية^٢

حكمه: عندنا حجة مطلقاً-

(٤) المدلس : وينقسم إلى قسمين:

تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

تدليس الإسناد: أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه من قوله أو يره من فعله، بلفظ يوهم أنه سمعه أو رآه مثل: قال، أو فعل، أو عن فلان، أو أن فلاناً قال، أو فعل، ونحو ذلك.

تدليس الشيوخ: أن يسمي الراوي شيخه، أو يصفه بغير ما اشتهر به فيوهم أنه غيره؛ إما لكونه أصغر منه، فلا يجب أن يظهر روايته عن دونه، وإما ليظن الناس كثرة شيوخه، وإما لغيرهما من المقاصد.

^١ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآسانيد: ٢٨٣/٢٢

^٢ التمهيد لما في الموطأ: ٢٢١/٦

والمدلسون كثيرون، وفيهم الضعفاء والثقات؛ كالحسن البصري، وحميد الطويل،
وسليمان بن مهران

الأعمش، ومحمد بن إسحاق والوليد بن مسلم، وقد رتبهم الحافظ إلى خمس
مراتب:

الأولى - من لم يوصف به إلا نادراً؛ كيحيى بن سعيد.

الثانية - من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في "الصحيح"؛ لإمامته، وقلة
تدليسه في جنب ما روى؛ كسفيان الثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة؛
كسفيان بن عيينة.

الثالثة - من أكثر من التدليس غير متقيد بالثقات؛ كأبي الزبير المكي.

الرابعة - من كان أكثر تدليسه عن الضعفاء والجاهيل؛ كبقية بن الوليد.

الخامسة - من انضم إليه ضعف بأمر آخر؛ كعبد الله بن لهيعة.

د - و حديث المدلس غير مقبول إلا أن يكون ثقة، ويصرح بأخذه مباشرة
عمن روى عنه، فيقول: سمعت فلاناً يقول، أو رأيته يفعل، أو حدثني
ونحوه، لكن ما جاء في "صحيح البخاري ومسلم" بصيغة التدليس عن ثقات
المدلسين فمقبول؛ لتلقي الأمة لما جاء فيهما بالقبول من غير تفصيل.

القسم الخامس باعتبار الصيغ:

(١) المعنعن: في سنده عن و يقال له عن عن ايضاً-

مثاله: حدثنا عثمان بن ابي شبيه ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن اسامه

بن زيد عن عثمان بن

عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال رسول الله ﷺ ان الله و ملائكته يصلون على ميامن الصفوف^١-

حكمه: بشروط حديث متصل-

(٢) المسلسل : هو ما تتابع الرجال إسناده واحدا فواحدا على صفة واحدة

أو حالة واحدة للرواة تارة، وللرواية تارة، وصفات الرواة وأحوالهم إما أقوال أو أفعال أو هما معا، وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغة الأداء أو بزمنها أو مكانها-

مثاله: كالحديث المسلسل بالمصافحة وغيره-



و يليه مبحث المرسل بالاختصار

مبحث المرسل

تعريف المرسل لغة :

هو اسم مفعول من "أرسل" و في معجم الوسيط : أرسل الشيء : أطلقه وأهمله، يقال: أرسلت الطائر من يدي، و يقال : أرسل الكلام : أطلقه من غير تقييد.^١

فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.
فكأن المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه و وثق به لمن يوصله إليه، وهذا الإحتمال لائق بقول المحتج بالمرسل، وهو مذهبننا.

تعريف المرسل اصطلاحا :

وهو في اصطلاح المحدثين : ان يترك التابعى الواسطة التى بينه وبين الرسول ﷺ فيقول : قال رسول الله ﷺ كذا، كما كان يفعل سعيد بن المسيب ومكحول الدمشقى و إبراهيم النخعى والحسن البصرى وغيرهم ﷺ، فان ترك الراوى واسطة بين الراويين مثل أن يقول من لم يعاصر أباهريرة ﷺ: قال أبوهريرة ﷺ، فهذا يسمى منقطعا عندهم، هذا : إذا كان المتروك واسطة واحدة، فإن كان أكثر من واحدة فهو المسمى بالمعضل عندهم.

^١ معجم الوسيط : ١ / ٣٤٤

والكل يسمى إرسالاً عند الفقهاء و الأصوليين.^١

أقسام المرسل و أحكامه :

قال شيخ الإسلام البزدوى : فالمرسل من الأخبار، و ذلك أربعة أنواع : ما أرسله الصحابي، و الثاني :

ما أرسله القرن الثاني، و الثالث : ما أرسله العدل في كل عصر، و الرابع : ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر.

أما القسم الأول : فمقبول بالإجماع، وتفسير ذلك أن من الصحابة من كان من الفتیان قلّت صحبته فكان يروى عن غيره من الصحابة فإذا أطلق الرواية فقال : قال رسول الله ﷺ ، كان ذلك منه مقبولا وإن احتمل الإرسال، لأن من ثبتت صحبته لم يحمل حديثه إلا على سماعه بنفسه إلا أن يصرح بالرواية عن غيره.

وأما إرسال القرن الثاني والثالث : فحجة عندنا، وهوفوق المسند ، كذلك ذكره عيسى بن أبان.^٢

^١ كشف الأسرار : ٢ / ٣

^٢ أصول البزدوى : ص ١٧١

مذا هب الأئمة :

المرسل حجة مطلقا عند الحنفية ومالك وإحدى الروائتين عن أحمد وأكثر المتكلمين، وعند أهل الظاهر وجماعة من أئمة الحديث لا يقبل مرسلًا أصلاً. و قال الشافعي - رحمه الله - : لا يقبل إلا إذا اقترن به ما يتقوى به فحينئذ يقبل.^١

قال السيوطي : و قال ابن جرير رحمه الله : أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس مائتين. قال ابن عبد البر : كأنه يعني أن الشافعي أول من ردّه، و بالغ بعضهم فقوّاه على المسند، و قال : من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك.^٢

رأى الإمام الشافعي : إن الإمام الهمام الشافعي - رحمه الله - لم ينكر الإرسال مطلقا، وإنما قبله بشرائط، ذكرها في كشف الأسرار، وهي :

- (١) بأن يتأيد بآية (٢) أو سنة مشهورة (٣) أو موافقة (٤) أو غيرها قياس
- (٥) أو قول صحابي (٦) أو تلقته الأمة بالقبول (٧) أو عرف من حال المرسل
- أنه لا يروى عن من فيه علة من جهالة أو غيرها (٨) أو اشتراك في إرساله عدلان

^١ كشف الأسرار : ٢ / ٣

^٢ تدريب الراوى : ١٩٨ / ١

ثقتان بشرط أن يكون شيوخهما مختلفا (٩) أو ثبت اتصاله بوجه آخر بأن أسنده غير مرسله أو أسند مرسله مرة أخرى.

قال : ولهذا أى ولشئوت الإ اتصال بوجه آخر قبلت مراسيل سعيد بن المسيب لأنى أتبعتهما فوجدتهما مسانيد و أكثر ما رواه مراسلا، انما سممه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.^١

رأى الإمام أحمد : مرّ سابقا أن المرسل عنده حجة فى إحدى الروايتين و هو الأصح.

قال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى فى التحقيق عن أحمد، وروى الخطيب فى كتاب الجامع أنه قال :
ربما كان المرسل أقوى من المسند.^٢

قال شيخنا العلامة عبد الرشيد النعمانى : أعلم أن بيان ابن الجوزى فى الإمام أحمد عن المرسل أهم من بيان غيره، لأن مذهبه مذهب أحمد، وصاحب البيت أدرى بما فيه.

رأى الإمام مالك : وقد سبق قول السيوطى : ان المرسل حجة عند مالك، وأيضا قال فى تنوير الحوالك: قلت : ما فيه (أى الموطأ) من المراسيل فانها مع

^١ كشف الأسرار : ٣ / ٢ ، ٣

^٢ شرح النقاية للعلی القارى : ص ١ ، ٢

كونها حجة عنده بلا شرط، و عند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل في الموطأ إلا و له عاضد أو عواضد.^١

رأى الحنفية : و قد سبق تصريح السيوطي و صاحب كشف الأسرار أن المرسل حجة عند الحنفية مطلقا، و هو رأى مالك و أحمد في إحدى الروايتين و أكثر أهل المتكلمين و ليس هذا مذهب الحنفية و المالكية والمتكلمين فقط، بل هو مذهب الصحابة و التابعين و جمهور الفقهاء إلى رأس المائتين حتى جاء الإمام الشافعي - رحمه الله - و انه أول من رده و لكن ترديده ليس بمطلق ، بل بتقييدات، كما سبق.

الدلائل لحجية المراسيل :

قال العلامة محمد بن ابراهيم وزير في تنقيح الأنظار في حجية المراسيل :
فاتحنا أصحابنا في ذلك بوجه :

الأول : الإجماع: و هو إجماع الصحابة و إجماع التابعين. و أما إجماع الصحابة فلأنه اشتهر فيهم و ظهر وشاع ولم ينكر، من ذلك : أن البراء بن عازب قال في حضرة الجماعة : ليس كل ما أحدثكم به سمعت عن رسول

^١ تنوير الحوالك : ٤/١

الله ﷺ إلا أنا لا نكذب، و روى أن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : لا ربا إلا في النسب، ثم قال : أخبرني بذلك أسامة بن زيد.

قلت : ومن ذلك حديث أبي هريرة في فطر من أصبح جنبا. و قد قيل : أن أكثر رواية ابن عباس كذلك (أى مرسله) لصغر سنه وقت رسول الله ﷺ .

و أما إجماع التابعين : فرواه العلامة محمد بن جرير الطبري حكاه ابن عبد البر في مقدمة كتابه التمهيد، **و قال البلقيني في علوم الحديث:** و ذكر محمد بن جرير الطبري : أن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، وقال ابن عبد البر: كأن ابن جرير يعنى أن الشافعي أول من أبى قبول المراسيل. وروى البلقيني قبول المراسيل عن أحمد في رواية وعدّها من زوائد فوائده.

الوجه الثاني : أن الأدلة الدالة على التعبد بخبر الواحد لم تفصل بين كونه مسندا أو مرسلا.

الوجه الثالث : أن الثقة إذا قال : قال رسول الله ﷺ ، جاز ما بذلك و هو يعلم أن من رواه مجروح العدالة كان الثقة قد أغرى السامع بالعمل بالحديث و الرواية له، و ذلك خيانة للمسلمين، لا تصدر عن العدل ولهذا قبل المحدثون ما جزم به البخاري من التعاليق على أصح الأقوال.^١

^١ أنظر توضيح الأفكار :

و قال الملا على القارى : إ علم أن علماء نا - رحمهم الله تعالى - أكثر اتباعا للسنة من غيرهم وذلك انهم اتبعوا السلف فى قبول المرسل معتقدين أنه كالمسند فى المعتمد مع الإجماع على قبول مراسيل الصحابة من غير النزاع،..... فمن نسب أصحابنا إلى مخالفة السنة و اعتبار الرأى و المقايسة فقد أخطأ خطأ عظيما، لأن الحديث الموقوف على الصحابة مقدم على القياس عندنا. وكذلك الحديث الضعيف، فمن خالفنا، فيما ذكرنا فهو من رأيه الفاسد و قياسه الكاسد، والحاصل : ان المرسل حجة عند الجمهور ومنهم الإمام مالك.^١

قال العلامة عبد العزيز : ان من زمان الرسول ﷺ إلى يومنا هذا يرسلون من غير تحاش و امتناع وملأوا الكتب من المراسيل ولم يروا أن أحدا من الأمة أنكر عليهم ذلك، ولم يزل العلماء من سلفهم وخلفهم يقولون قال رسول الله ﷺ كذا، وقال فلان كذا، ولو كان المرسل مردودا لامتنعوا من روايته ولم يقرّوا عليه فكان ذلك إجماعا منهم على قبوله.^٢

وقال الزيلعى : وعليه (أى قبول خبر المرسل) جرت جمهرة فقهاء الأمة من الصحابة و التابعين و تابعيهم

^١ شرح النقاية : ص ١

^٢ كشف الأسرار : ٤ ، ٥

إلى رأس المائتين، ولا شك ان اغفال الأخذ بالمرسل - ولا سيما مرسل كبار التابعين- ترك لشطر السنة. ^١

وقال البزدوى : فيه (إنكار المرسل) تعطيل كثير من السنن. ^٢

كون المرسل أقوى من المسند :

قال الملا على القارى : روى الخطيب فى كتاب الجامع أنه قال : ربما كان المرسل أقوى من المسند، وجزم بذلك عيسى ابن أبان من أصحابنا وطائفة من أصحاب مالك أن المرسلات أولى من المسندات. ^٣

قال شيخ شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني : أما كون المرسل أقوى من المسند كما هو رأى بعض الحنفية، فالذى يظهر للعبد الضعيف أن إرسال حديث بالقيود التى ذكرت يمكن أن يكون أحياناً أقوى من اسناد هذا الحديث بعينه لو أسنده لا من سائر مسانيده ومسانيد غيره، فان حذف الوسطة قد يكون لكمال الوثوق بخبره فان المعتاد من الأمر أن العدل- الامام- إذا وضع له الطريق و استبان له الإسناد طوى الأمر و عزم عليه، فقال : قال رسول الله ﷺ ولهذا لما قال الأعمش لإبراهيم النخعى : إذا رويت لى حديثاً عن عبد

^١ مقدمة نصب الراية : ص ٢٧

^٢ أصول البزدوى : ص ١٧٣

^٣ شرح النقاية : ص ٢

الله بن مسعود رضي الله عنه فأسنده لي، قال : إذا قلت : حدثني فلان عن عبد الله فهو الذي رواه، فإذا قلت: قال عبد الله، فغير واحد أى فقد رواه غير واحد عنه. وقال الحسن : متى قلت لكم : حدثني فلان فهو حديثه، ومتى قلت : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله ، فمن سبعين سمعته أو أكثر، فأفادوا أن إرسالهم عند اليقين أقرب منه. ^١

رواية الصحابة عن التابعين :

قد أنكر بعض أهل العلم رواية الصحابة عن التابعين، و ليس كذلك، إذ قد صح سماع جماعة من الصحابة من التابعين، و قد صنف المحدثون في رواية الصحابة عن التابعين فبلغوا جمعا كثيرا ، وإذا بلغ ذلك الإنكار العراقي أورد في ذلك في التقييد والإيضاح عشرين حديثا عن الصحابة عن التابعين حيث قال : وبلغني أن بعض أهل العلم أنكر أن يكون قد وجد شيء من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن النبي صلّى الله عليه وآله ، فرأيت أن أذكر هنا ما وقع لي من ذلك للفائدة، فمن ذلك حديث سهل بن سعد الخ. ^٢

فذكر العراقي عشرين حديثا عن اثني عشرة صحابة، وهم : (١) سهل بن سعد (٢) السائب بن يزيد (٣) جابر بن عبد الله (٤) عمرو بن الحارث

^١ مقدمة فتح الملهم : ص ٨٢

^٢ التقييد و الايضاح : ص ٧٦

المصطلقى (٥) يعلى بن أمية (٦) عبد الله بن عمر (٧) عبد الله بن عباس (٨) سليمان بن صرد (٩) أبو الطفيل (١٠) أبو هريرة (١١) أنس بن مالك (١٢) أبو أمامة رضي الله عنه. هؤلاء الذين رووا عن جماعة من التابعين.

المراسيل عند الشيخين :

قال الزيلعي : بل البخارى نفسه تراه يستدل فى كتبه بالمراسيل وكذا مسلم فى المقدمة و جزء الدباغ.^١

قال العراقى : وقد روى البخارى عن الحميدى قال : إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من أصحاب النبى ﷺ فهو حجة و إن لم يسم ذلك الرجل.^٢
وقال أيضا : قال البخارى فى التاريخ الكبير له : عمر بن مخارق عن رجل عن عائشة مرسل.^٣

وقد وقع فى مسلم نحو عشرة أحاديث مرسلة على وجه قد تبين اتصاله عن وجه آخر.

فعلم أن القول بعدم حجية المرسل عندهما ليس بصحيح، وكيف؟

^١ مقدمة نصب الراية : ص ٢٨

^٢ التقييد والإيضاح : ص ٧٤

^٣ نفس المصدر : ص ٣٣٠

وفي البخارى من التعاليق كثير جدا، عدده : ألف و ثلاثمائة وأحد و أر بعون.^١
و أيضا فى كتاب مسلم من التعاليق ولكن قليل جدا.

قال شيخنا العلامة عبد الرشيد النعمانى : والعجب كل العجب، ان تعاليق البخارى أوردتها البخارى بالجزم ولم يذكر فيها الراوى والمروى عنه، قبلوا، وأنكروا قول كبار الأئمة التابعين - الذين تشهد لهم : و الذين اتبعوهم باحسان- : قال رسول الله ﷺ ، و هل جزم إبراهيم النخعى و الحسن البصرى أهون من جزم الإمام البخارى؟ وهذا لعمرى فى القياس بعيد جدا.^٢



^١ نفس المصدر : ١ / ١٠٣

^٢ قال شيخنا هذا القول فى أثناء الدرس.